الأمم المتحدة

A/61/360

الجمعية العامة

Distr.: General
19 September 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٦٧ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في بوروندي

مذكرة من الأمين العام*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المؤقت الذي أعده الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، أكيش أوكولا.

* تم تقديم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لكي يتضمن أحدث المعلومات.

131006 131006 06-52750 (A)

التقرير المؤقت للخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي

موجز

يأتي هذا التقرير عقب البعثة الخامسة التي قام بها الخبير المستقل إلى بوروندي، في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وكان الخبير المستقل قد قام بالبعثة الرابعة إلى البلد في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وأعد بعدها تقريرا للجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والستين (E/CN.4/2006/109).

وكان الخبير المستقل قد لاحظ خلال زيارته السابقة وجود جو مفعم بالأمل في مستقبل أفضل، مع توقعات كبرى للحكومة وعلى الرغم من بعض التحسن في العملية السياسية فقد لاحظ كذلك تدهور حالة حقوق الإنسان وأعرب عن أسفه لأن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الرئيسيين من موظفي الحكومة، ولأن أغلب الضحايا من المدنيين.

كذلك أعرب الخبير المستقل عن قلقه إزاء حالة السجناء السياسيين وشجع السلطات على وضع أحكام اتفاق أروشا للسلام موضع التنفيذ، دون مزيد من التأخير، لا سيما فيما يتعلق بتأسيس آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية، ومؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى التحديات البالغة التي تواجهها بوروندي في عملية التعمير والتنمية، ناشد الخبير المستقل المجتمع الدولي أن يدعم البلد، وشجع كافة الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان على مواصلة ما تبذله من جهود وزيادة التنسيق فيما بينها بغية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على نحو أفضل.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٤
ثانيا – الحالة العامة	٥-٣٣	٥
ألف – الحكم	٢١-٢٣	٨
بـاء – آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية	٢٤-٢٧	٨
جيـم – السجناء السياسيون	٢٨-٣٣	٩
ثالثا – حالة حقوق الإنسان	٣٤-١١٠	١٠
ألف – الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان	٣٧-٨٥	١١
بـاء – إقامة العدل	٨٦-٩٣	٢١
جيـم – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٩٤-١٠١	٢٢
دال – تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	١٠٢-١١٠	٢٣
رابعا – الاستنتاجات والتوصيات	١١١-١٢٢	٢٤

أولا – مقدمة

١ – قرر مجلس حقوق الإنسان في جلسته الأولى المعقودة في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أن يمدد بشكل استثنائي ولمدة عام جميع الولايات والآليات، والظائف، والمسؤوليات المنوطة بلجنة حقوق الإنسان. وعليه، طُلِب من الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، الذي أوكلت إليه لجنة حقوق الإنسان هذا الولاية منذ عام ٢٠٠٤، تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

٢ – ويغطي هذا التقرير البعثة الخامسة للخبير المستقل إلى بوروندي، والتي جرت في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويستند التقرير إلى هذه البعثة ويغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٣ – ويود الخبير المستقل التوجه بالشكر إلى جميع من التقى بهم على إسهامهم في إنجاح مهمته. فقد التقى الخبير المستقل خلال زيارته بنائب رئيس بوروندي، ورئيس الجمعية الوطنية، ووزير العدل، ووزير الدفاع، ووزير الحكم الرشيد والمفتشية العامة لإدارة الدولة والإدارة المحلية، والأمناء الدائمين للوزراء المسئولين عن العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، والتضامن الوطني، وحقوق الإنسان، والشؤون الجنسانية، بالإضافة إلى رئيس مكتب مدير عام دائرة الاستخبارات الوطنية. كذلك التقى الخبير المستقل برئيس المحكمة الدستورية والرئيس السابق للجنة الحكومية المعنية بالسجناء السياسيين، والنائب العام، ورئيس المحكمة العليا، والأمين التنفيذي للجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتمكن الخبير المستقل أيضا من لقاء الممثل الخاص بالإنابة للأمين العام للأمم المتحدة، وممثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومدير شعبة حقوق الإنسان داخل عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وأفراد فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، علاوة على ممثل الاتحاد الأوروبي. كذلك التقى ببعض رجال الدين وممثلي منظمات المجتمع المدني والدبلوماسيين. والتقى الخبير المستقل أيضا بقائد حزب المعارضة الرئيسي، وهو جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي. وأجرى زيارات متابعة لسجني جيتيغا ولمبيمبا في بوجومبورا وزيارة أولى إلى سجن رومونج.

٤ – وسيتناول هذا التقرير الحالة العامة في بوروندي مع التركيز بشكل خاص على (أ) سيادة القانون والحكم في بوروندي؛ (ب) حالة السجناء السياسيين؛ (ج) تأسيس آلية إقامة العدل في المرحلة الانتقالية. ويود الخبير المستقل أيضا تقديم استنتاجاته وتوصياته إلى الأمين العام.

ثانيا – الحالة العامة

٥ – جاءت البعثة الخامسة للخبير المستقل إلى بوروندي في وقت اتسم بنشاط مكثف، تضمن مشاركة المجتمعات الوطنية والإقليمية والدولية.

٦ – وعلى المستوى الوطني، أخذت الإدارة الحكومية الجديدة تترسخ بعد صدور الدستور الجديد في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والانتخابات القروية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقامت الإدارة الجديدة بتعيين سلطات جديدة داخل إدارة المقاطعات، والنظام القضائي، والسلك الخارجي.

٧ – وأعلن الرئيس في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦ عن زيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية بنسبة ١٥ بالمائة اعتبارا من نهاية تموز/يوليه، وتوفير الرعاية الصحية بالمجان في المرافق العامة للأمهات الحوامل والأطفال دون الخامسة من العمر.

٨ – ولم تكن عملية التعمير قد بدأت بالضبط، ولكن الحكومة كانت تضع اللمسات الأخيرة على خطتها الرئيسية للتنمية. وفي غضون ذلك، قدمت للمجتمع الدولي خطة طوارئ من خمسة عناصر لعام ٢٠٠٦ لكي يمولها.

٩ – وركزت خطة الطوارئ أساسا على (أ) تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين من الجفاف والمجاعة؛ (ب) ضمان إصلاح المدارس، وبنائها، وتجهيزها؛ (ج) تحسين سبل الحصول على الرعاية الصحية الأولية؛ (د) ضمان تأهيل العائدين والمشردين داخليا، إلى جانب المقاتلين السابقين، وإعادة إدماجهم؛ (هـ) تعزيز الحكم الرشيد ودعم سيادة القانون.

١٠ – كذلك كانت الحكومة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على ورقتها حول استراتيجية الحد من الفقر، مع التركيز الخاص على السلم والحكم الرشيد، والتعمير، والتنمية.

١١ – وكان البرلمان قد أقر ميزانية قدرها ٤١٧ مليون دولار لعام ٢٠٠٦، كان من المتوقع أن تأتي ٣٤١ مليون دولار منها من موارد خارجية. وأبدت الحكومة في شباط/فبراير ٢٠٠٦ تحفظات بشأن ولاية منتدى شركاء بوروندي الذي يتألف من ١٩ عضوا، وقد جرى تنقيحها في مرحلة لاحقة.

١٢ – وبدأت المفاوضات بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية وجناحها المسلح، وهو الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو (بالبيهوتو)، بتيسير من تشارلز نكاكولا، وزير شؤون السلامة والأمن في جنوب أفريقيا، وتلقت دعما من مبادرة السلم الإقليمية ومن المجتمع الدولي. ووقّعت الحكومة وقوات التحرير الوطنية في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ اتفاقا بشأن

مبادئ التوصل إلى السلام الدائم والأمن والاستقرار، يضع إطارا عاما للمبادئ الرئيسية التي اتفق عليها الطرفان.

١٣ - وبنهاية تموز/يوليه، لم يكن الطرفان قد وقّعا بعد على اتفاقا لوقف إطلاق النار. وعليه، رغم تسجيل بعض التحسن ما زالت هناك عوامل متعددة تزعزع السلام وتهدد الأمن. وكانت هناك توترات مستمرة ملحوظة بين الحكومة وبعض أحزاب المعارضة وجمعيات حقوق الإنسان. وبالفعل، انسحبت جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، وهي أكبر أحزاب المعارضة، رسميا من الحكومة احتجاجا على انعدام التشاور والشفافية بالنسبة للقضايا الخطيرة التي تؤثر على إدارة البلد. وتؤكد الخطوة التي اتخذتها الجبهة على وجود اتجاه يدعو للقلق، يتمثل في تنامي التعصب ضد آراء المعارضة. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن من الممكن أن تنزلق بوروندي من جديد في الصراعات الداخلية.

١٤ - وفيما يتعلق بالأمن، رفعت الحكومة حظر التجول. وأصدر الرئيس بيير نكورونزيزا في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ مرسوما تشكلت بمقتضاه اللجنة الفنية لنزع سلاح المدنيين التي كلفت بتنفيذ عملية نزع سلاح المدنيين. ووجه المرسوم الرئاسي تعليمات إلى كل من يحمل أسلحة غير مشروعة بتسليمها إلى القوات الأمنية في غضون شهرين. إلا أن الموعد النهائي مضى و لم تحقق حملة نزع السلاح أية نتائج هامة. كذلك أصدرت الحكومة مرسوما يقضي بأن يعمل مطار بوجومبورا كامل الوقت كعلامة على تحسن حالة الأمن العام في البلاد.

١٥ - واستمرت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الاشتباكات المسلحة بين الجيش الوطني وقوات التحرير الوطنية، وجرى أغلبها في مقاطعات بوجومبورا الريفية، وبوبانزا، وسيبيتوكيه. وكانت تصدر التقارير المتناقضة، من ناحية حول ما يجري من تجنيد قوات التحرير الوطنية - حزب تحرير شعب الهوتو للمقاتلين، ومن ناحية أخرى حول استسلام بعض مقاتلي قوات التحرير الوطنية - حزب تحرير شعب الهوتو في مناطق أخرى من البلد.

١٦ - وفي غضون ذلك، ألقي القبض بشكل متكرر على كثير من المدنيين المقيمين في المقاطعات التي حدثت فيها الاشتباكات، أو جرى اعتقالهم، أو التحرش بهم من جانب الطرفين، عن طريق موظفين حكوميين أو على أيدي أفراد من قوات التحرير الوطنية.

١٧ - وعلى صعيد إدماج البلد في المنطقة، جرى الترحيب ببوروندي في جماعة شرق أفريقيا وبدأت المفاوضات حول شروط القبول فور انتهاء مؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول، الذي عقد في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وسيقدم تقرير مجلس الوزراء حول طلب بوروندي إلى مؤتمر القمة العادي المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وحسنت بوروندي أيضا علاقاتها مع البلدان المجاورة لها. وفي هذا الصدد، اجتمعت اللجنة الثلاثية المشتركة

الموسعة، والتي تتألف من بوروندي، ورواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا في بوجومبورا يوم ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ واعتمدت موقفا مشتركا قد يسفر عن فرض جزاءات على قادة الجماعات المسلحة غير المشروعة التي تستمر في زعزعة السلام والأمن في المنطقة.

١٨ - وفيما يتعلق بانخراط الأمم المتحدة في مسألة بوروندي، قرر مجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بموجب قراره ١٦٩٢ (٢٠٠٦) تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ورحبت حكومة بوروندي بالتوصية الخاصة بالإلغاء التدريجي لعملية الأمم المتحدة في بوروندي وإقامة آلية للتعاون بعد عملية الأمم المتحدة في بوروندي، من شأنها التركيز على تنفيذ آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية، تضم لجنة للحقيقة والمصالحة، ومحكمة خاصة (انظر S/2006/429 و Add.1). وقامت وفود رفيعة المستوى بزيارة البلد تحقيقا لهذه الغايات وتجري حاليا تطورات إيجابية.

١٩ - وتجري حاليا مناقشة هذه القضايا أسبوعيا بين الجهات المعنية وهي شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وممثلو وزارات الدفاع، والعدل، وحقوق الإنسان، علاوة على العديد من المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة رصد حقوق الإنسان، والرابطة البوروندية لحقوق الإنسان (اتيكا)، وجمعية حماية حقوق الإنسان للسجناء والمعتقلين. ويبدو أن الحكومة حساسة لما وجه إليها من انتقادات لأدائها في مجال حقوق الإنسان ووافقت على البدء في برنامج تدريبي مع شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي من أجل تحسين سجلها.

٢٠ - ورغم أن الحالة في بوروندي آخذة تدريجيا في الاستقرار، على ما يبدو، في أعقاب سلسلة من الانتخابات التي نظمت بنجاح في عام ٢٠٠٥، فإن ما تحقق من تقدم من أجل تطبيع المناخ السياسي في بوروندي آخذ في التقلص بسبب زيادة تعصب الحكومة ضد المعارضة. وقد تمكن الخبير المستقل، خلال بعثته، من التأكد من وجود هذا الاتجاه الذي يتضح من التحرش المتواصل من جانب أفراد القوات الأمنية، بالمعارضين السياسيين ومنتقدي الحكومة. ورغم من أن الحكومة تبدي أحيانا على ما يبدو حساسية تجاه سمعتها في مجال حقوق الإنسان، فإنها لا تزال تواجه تحديات هائلة ترتبط باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، وبثقافة الإفلات من العقاب. كذلك تواجه الحكومة تحديات في تنفيذ برنامج التعمير والتنمية في سياق من الفقر المتفشي والبطء في صرف الأموال التي تعهد المجتمع الدولي بتقديمها في منتدى المانحين.

ألف – الحكم

٢١ – أعربت الحكومة عن تصميمها على مكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، استُبدلت إدارة أكثر فعالية بهيكل سابق يدعى المفتشية العامة للمالية كان مقاما في الوزارة المكلفة بالحكم الرشيد. وتشتمل الإجراءات العالمية لمكافحة الفساد على مشروع قانون ضد الفساد طُرح على البرلمان وينص على إنشاء قوة شرطة ومحكمة لمكافحة الفساد.

٢٢ – غير أن الخبير المستقل أحاط علما أثناء مهمته بمزاعم فساد تورطت فيها قيادة الحزب الحاكم، وبقضية لم تبتّ المحكمة فيها بعد. وأفيد أيضا بتفشي الفساد في الإدارة بشكل عام وفي سلك القضاء بشكل خاص.

٢٣ – ويدخل عدم تسامح الحكومة والحزب الحاكم المتزايد إزاء منتقديهما في عِداد الاتجاهات الباعثة على القلق التي لوحظت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعدم التسامح هذا إزاء الانتقاد أدّى بدوره إلى مضايقة الخصوم السياسيين وفي بعض الحالات إلى توقيفهم. وما دام هذا الاتجاه لا يخضع للمراقبة، من المرجح أن تسوء العلاقات بين الحكومة ومعارضيها كما أن هناك خطرا بأن يستتبع ذلك مزيد من القمع.

باء – آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية

٢٤ – تدور المناقشات بين حكومة بوروندي والأمم المتحدة منذ أكثر من سنتين بخصوص إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ومحكمة خاصة لبوروندي. ومع أنه كان متوقعا أن تقام هاتين الآليتين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فقد تعذر التقيّد بهذا الموعد النهائي ويعود ذلك أساسا إلى موقف حكومة بوروندي الغامض إزاء هذه المحكمة الخاصة.

٢٥ – وواصل الخبير المستقل خلال الزيارة التي قام بها إلى بوروندي في آذار/مارس ٢٠٠٦، مناقشة المسائل الأساسية ذات الصلة بهذه الآليات مع الحكومة والجهات المعنية الأخرى. ولم تكن الحكومة آنذاك قد ردّت بعد على الرسالة الصادرة عن المستشار القانوني للأمم المتحدة بخصوص مبدأ عدم الحصانة أو العفو في سياق الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومبدأ حياد سلك القضاء واستقلاله.

٢٦ – وتعيد الحكومة تأكيد ضرورة آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية وتكرر الإعراب عن استعدادها لإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، غير أنها لم تتقدم بعد بأي مقترحات ملموسة بإطار زمني مؤقت للقيام بذلك. وعلاوة على ذلك، يبقى موقف الحكومة غامضا فيما يتعلق بالحاجة إلى محكمة خاصة. ويعطي النقاش مع السلطات بهذا الشأن الانطباع بأنها قد توافق على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة لكنها تفضل التعامل

مع ما يبرز من حقائق بوسائل أخرى غير المحكمة الخاصة. والرأي المعرب عنه غالبا في الأوساط الحكومية هو أن يترك التعامل مع المتورطين في جرائم خطيرة للبوروندیين بطريقتهم الخاصة. وتواجه السلطات معضلة لأنها لا تعرف كيف ستتصرف إذا أدّت الحقائق إلى توريط شخصيات هامة وذات صلات جيدة.

٢٧ - وقد كُلفت وحدة مكونة من ممثلين عن شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي ومكتب مفوضية حقوق الإنسان في بوروندي التحضير لتأسيس آليات لإقامة العدل في المرحلة الانتقالية. وقد بدأت هذه الوحدة بالفعل في استعراض القوانين الوطنية لمواءمتها مع المعايير الدولية ووضعت استراتيجية اتصال. وعلى ضوء الغموض الظاهر في موقف الحكومة من تأسيس آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية في الوقت المناسب، ولا سيما إنشاء المحكمة الخاصة، من المستصوب أن يواصل المجتمع الدولي التأكيد للحكومة البوروندية على ضرورة إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ومحكمة خاصة والموافقة على إطار زمني للقيام بذلك.

جيم - السجناء السياسيون

٢٨ - ذكر الخبير في تقريره السابق أنه يجري اتخاذ إجراءات لإطلاق سراح السجناء السياسيين. وتجري الآن معالجة هذه المسألة بشكل مرض نوعا ما. وحظي أكثر من ٥٠٠ ٣ شخص بإطلاق سراح مؤقت استنادا إلى توصيات اللجنة المعنية بالسجناء السياسيين التي عيّنتها الحكومة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وأوكلت إليها مهمة تحديد السجناء السياسيين في مختلف أنحاء البلد.

٢٩ - وأشارت اللجنة على وزير العدل بعد إنجاز عملها في غضون الثلاثة أشهر التي حددتها الحكومة، بأن يعهد بمواصلة العمل إلى منظمة غير حكومية محلية هي رابطة حماية حقوق الإنسان والمعتقلين. وكان الرئيس السابق للجنة المعنية بالسجناء السياسيين قد أقرّ بأنه لا يزال هناك حوالي ١٠٠ سجين يمكن أن تنطبق عليهم مواصفات السجناء ''السياسيين''. وسعت رابطة حماية حقوق الإنسان والمعتقلين إلى العمل على الملفات المحتفظ بها في السجون وهي حاليا بصدد تجميع المعلومات عن القضايا المعنية.

٣٠ - والتقي الخبير المستقل في سجون جيتيغا وامبيمبا ورومونج بنزلاء زعموا أنهم سجناء سياسيون. وأعرب هؤلاء النزلاء عن خشيتهم من أن يكون النظام قد نسيهم إذ إنّ نزلاء آخرين في قضايا مشابهة قد أُطلق سراحهم بالفعل.

٣١ - ولا يزال إطلاق سراح السجناء السياسيين مسألة مثيرة للجدل رغم التقدّم المحرز في هذا المجال. فبعض المنظمات تزعم أن الإجراءات كانت غير مشروعة من حيث أنها أدّت إلى إطلاق سراح مرتكبي جرائم خطيرة بمن فهيم معتقلون سبق أن حُكم عليهم بالإعدام. وهي تحتج بأن مصالح الضحايا لم تؤخذ في الاعتبار. ويزعم بعضها أيضا أن هذا التدبير قد يعيق عمل آليات إقامة العدل في الفترة الانتقالية، وهي آليات طال انتظارها.

٣٢ - ويطرح إطلاق سراح السجناء السياسيين أيضا مسألة المعتقلين الذين ارتكبوا جرائم صغرى ولكنهم ما زالوا قيد الاحتجاز لعدم استيفائهم الشروط اللازمة لاعتبارهم سجناء سياسيين. وأشارت السلطات رداً على مختلف هذه الانتقادات إلى أن إطلاق السراح واحد من أحكام اتفاق أروشا للسلام ويهدف إلى مصالحة البوروندیين فيما بينهم.

٣٣ - وأفيد بأن إعادة إدماج السجناء السابقين في مجتمعاتهم المحلية تجري على نحو سلس. ولم تحصل حتى الآن أي حوادث خطيرة فيما يتصل بالـ ٣ ٥٠٠ شخص الذين أُطلق سراحهم بموجب هذه الخطة. ورغم أن من المتوقع أن يواجهوا مشاكل في استعادة أراضيهم وهو ما يرجح أن يحدث في حالة العديد من البوروندیين الذين أقاموا لفترات طويلة بعيدا عن ديارهم.

ثالثا - حالة حقوق الإنسان

٣٤ - لا تزال حالة حقوق الإنسان مدعاة لقلق بالغ. وبالفعل، ترد يوميا أنباء عن وقوع انتهاكات شتى لحقوق الإنسان بسبب المواجهات المستمرة بين الحكومة وحركة التمرد المتمثلة في قوات التحرير الوطنية، والإفلات المستمر من العقاب، والانتشار الواسع النطاق للأسلحة الخفيفة بين المدنيين، واستشراء الفقر وضعف ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام.

٣٥ - ويرصد حالة حقوق الإنسان عن كثب عدد من الجهات الفاعلة من بينها مكتب مفوضية حقوق الإنسان في بوروندي، وشعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية مثل منظمة رصد حقوق الإنسان والرابطة البوروندية لحقوق الإنسان (إتيكا) ورابطة حماية حقوق الإنسان والمعتقلين، وممثلون عن الإدارات الحكومية الأساسية المسؤولة عن حقوق الإنسان وهي وزارات العدل وحقوق الإنسان والدفاع ورئيس أركان الجيش. وتجتمع هذه الجهات الفاعلة أسبوعيا لمناقشة الحالات الطارئة.

٣٦ - وثمة تقارير عن انتهاكات وتجاوزات خطيرة ترتكب معظمها القوات الحكومية ومجموعات متمردة وأشخاص مجهولون، علما أن غالبية الضحايا من المدنيين.

ألف – الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان

٣٧ – كانت الحقوق الأكثر انتهاكا خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحق في الحياة، والحق في السلامة الجسدية، والحق في الحرية والسلامة وحُرمة الفرد، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في الملكية. وتحتاج حقوق الطفل والمرأة أيضا للاهتمام، إضافة إلى محنة أقلية باتوا التي لم تُعالج بعد بالشكل المناسب.

١ – انتهاكات الحق في الحياة

٣٨ – أبلغ مراقبو حقوق الإنسان في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ عن مقتل ٥٣ شخصا في مختلف أنحاء البلد. وقُتل ٢٧ منهم على يد قوات الدفاع الوطنية و ٥ على يد الشرطة الوطنية و ٢ على يد دائرة الاستخبارات الوطنية، ويُعتقد أن الـ ١٩ الباقين قتلتهم قوات التحرير الوطنية أو أشخاص مجهولون يرتدون زيا موحدا. وقد ارتكبت غالبية عمليات القتل هذه في مقاطعات بوجمبورا وبوجمبورا الريفية وسيبيتوك.

٣٩ – وتتعلق بعض هذه الحالات بعمليات إعدام بإجراءات موجزة لأشخاص اشتُبه في أنهم من أفراد قوات التحرير الوطنية أو من مناصريها. ولم يُقاضَ أحد من مرتكبي هذه الأفعال المزعومين على الرغم من أن هذه القضايا رُفعت إلى السلطات المختصة. وفي بعض الحالات، نُقل الجناة ببساطة إلى مواقع عسكرية أخرى كالجنود الذين قتلوا اثنين من المدنيين في سيبيتوك والذين قتلوا شخصا آخر في جيتيراني، مقاطعة موينغا.

٢ – انتهاكات الحق في السلامة الجسدية

٤٠ – لا تزال ترد أنباء تفيد بانتشار ممارسة التعذيب على نطاق واسع خلال تحقيقات الشرطة في بوروندي. وقد أبلغ مراقبو حقوق الإنسان عن ١٥٠ حالة من حالات التعذيب وسوء المعاملة. وحصل معظم هذه الحالات في مقاطعات بوجمبورا وبوجمبورا الريفية وجيتيغا وكايانزا وماكامبا وموينغا وكاروزي وسيبيتوك وبوبانزا. ومرتكبو هذه الانتهاكات أفراد من القوات العسكرية الحكومية وقوات الشرطة الوطنية ودائرة الاستخبارات الوطنية، وبدرجة أقل أعضاء في الإدارات المحلية. وقد ارتكب اثنان وخمسون من هذه الانتهاكات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦ وعددها يتزايد، وخصوصا ضد أشخاص يُشتبه في انتمائهم إلى قوات التحرير الوطنية. ونادرا ما يقاضى مرتكبو هذه الأفعال لأنهم يجدون مَن يتواطأ معهم داخل الإدارة أو لأنهم يمارسون تهديدات ضد القضاة المكلفين بمقاضاتهم. وقد وُجهت التهمة إلى مرتكبي مثل هذه الانتهاكات في حالتين. وقد تورط في الحالتين شرطيان

قام أحدهما بتعذيب امرأة متهمة بممارسة السحر واغتصب الثاني حاملا كانت رهن الاعتقال.

٤١ - وعزّز مكتب مفوضية حقوق الإنسان في بوروندي ما يقوم به من حملات توعية وبرامج تثقيف لمناهضة انتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام والتعذيب وسوء المعاملة وغيرهما من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة بشكل خاص. وتشمل تلك الإجراءات دورات تدريب لأفراد الجيش الوطني والشرطة الوطنية ودائرة الاستخبارات الوطنية. ونُظمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير خمس دورات. ونُظمت أعمال توعية أيضا قرابة ٢٦ حزيران/يونيه بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب الذي يُحتفل به في بوروندي منذ عام ١٩٩٩. إضافة إلى ذلك، تدخل اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ضمن التدريب الموجّه لموظفي إنفاذ القانون وغيرهم من الفئات المستهدفة بمن فيها النساء ومنظمات المجتمع المدني وغيرهما من الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

٤٢ - وتمكن الخبير خلال زيارته من التحدث مع أحد ضحايا التعذيب، وهو شاب من نزلاء سجن امبيمبا، أراه أدلة على التعذيب الذي قال إنه تعرّض له في منطقة انغوزي وقد أصابه الشلل بذراعيه من جراء ذلك. وكان المذنب ضابطا رفيع المستوى في الجيش لم يقاضَ. ونقل إليه الشاب أيضا حالة نزيل معه، يعاني على حد زعمه من إصابات أخطر، اختفى بشكل غامض لدى رجوعه من عيادة في بوجمبورا حيث كان يتلقى علاجا طبيا.

٤٣ - وتشمل انتهاكات السلامة الجسدية الأخرى التي أبلغ بها الخبير المستقل الضرب والجرح على يد أفراد قوات التحرير الوطنية. وقد أبلغ عن ثماني حالات في بوجمبورا الريفية شملت أشخاصا اشتبه أفراد قوات التحرير الوطنية بتعاونهم مع الجيش الوطني.

٣ - انتهاكات الحق في الحرية، والسلامة، وحرمة الفرد

٤٤ - جرى الإبلاغ عن كثير من الانتهاكات التي تتعلق بالاحتجاز تعسفا، والاعتقال في أماكن غير قانونية، والاعتقال لفترات طويلة. وذكرت التقارير أيضا حالات محددة تتعلق بأفراد قوات التحرير الوطنية.

٤٥ - وأوضح وزير الدفاع للخبير المستقل أن الجنود عادة ما يجدون صعوبة في التمييز بين المقاتلين المتمردين والمدنيين في ساحة القتال. وأعلن الوزير أنه مع ذلك تجري محاكمة أي جندي يُتهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وفقا للأنظمة. وأضاف أنه جرى تسليم الأفراد المعنيين إلى الشرطة نظرا لعدم وجود مرافق اعتقال لدى الجيش. وطلب الوزير أن

يستمر مكتب مفوضية حقوق الإنسان في بوروندي في تدريب الجيش والشرطة والدرك والعاملين فيها في مجال حقوق الإنسان.

٤ - المعتقلون المزعومون من أفراد قوات التحرير الوطنية

٤٦ - يزداد احتجاز الأفراد المشتبه في انتمائهم إلى قوات التحرير الوطنية باطراد في مقاطعات بوجومبورا، وبوجومبورا الريفية، وبوبانزا، وسيبيتوكيه، وبدرجة أقل في كايانزا، وأنغوزي، وكاروزي. ويقوم بعمليات الاحتجاز هذه أفراد كل من قوات الدفاع الوطنية، والشرطة الوطنية، ودائرة الاستخبارات الوطنية، وهي تشمل رجالا ونساء وحتى أحداثا، أطلق سراح بعضهم بعد الاستنطاق. وتطور الاتجاه المتمثل في عمليات احتجاز واسعة النطاق وهو اتجاه لوحظ خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ليصبح عمليات احتجاز ذات أهداف أكثر تحديدا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى الإبلاغ عن ١١٢ حالة احتجاز واعتقال في المرافق العسكرية. وتفيد أنباء أخرى بحصول اعتقالات داخل أماكن غير قانونية. وقد لفت نظر الخبير المستقل خلال زيارته إلى حالات ٣٦ فردا تعتقلهم الشرطة الخاصة المسؤولة عن مراقبة الطرق. وأبلغ الخبير المستقل أيضا بحالات ١١ من الأحداث المحتجزين في مرافق الشرطة الأمنية ببوجومبورا و ٤ من المحتجزين في أنغوزي. كذلك أبلغ الخبير المستقل بأنه ألقي القبض في أوائل حزيران/يونيه الماضي على ثلاثة من التلاميذ من بوجومبورا الريفية قبل يومين من الامتحانات الوطنية التي تؤهلهم للالتحاق بالمدرسة الثانوية، وجرى احتجازهم في أحد المعسكرات في بوجومبورا. وأبلغ أيضا وقت الزيارة عن اعتقال ٤٠ امرأة في زنزانات شرطة الأمن الداخلي في كيغوبي ببوجومبورا، وعن بقاء ١٦ منهن رهن الاحتجاز.

٤٧ - وجدّ في بداية نيسان/أبريل ٢٠٠٦ تطور جديد على حالة المعتقلين من أفراد قوات التحرير الوطنية. فقد فتحت الحكومة موقعا لتسريح الجنود يعرف بـ ''مركز استقبال'' للأشخاص الذين يفترض أنهم من مقاتلي قوات التحرير الوطنية في راندا بمقاطعة بوبانزا، وشجعت أفراد قوات التحرير الوطنية على الاستقالة والانضمام الطوعي إلى المعسكر، واعدة إياهم بحسن المعاملة. وكان من المتوقع أن يحل فتح الموقع مشكلة اعتقال الأشخاص بالمواقع العسكرية. وفي أيار/مايو، كان ٣٦٣ فردا رهن الاعتقال في راندا، منهم ٢٥ من الأحداث و ٦ نساء، أفادت التقارير أن ٩ معتقلين كانوا ينتمون سابقا إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، بينما كان ٣٧ منهم مدنيين عادوا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يكن من الممكن إطلاق سراح هؤلاء المعتقلين بموقع التسريح دون إذن من الجيش على الرغم من عدم توجيه أية تهم لهم.

٤٨ - وبشكل عام، يبدو أن الأشخاص الذين يشتبه في كونهم من أفراد قوات التحرير الوطنية معرضون لخطر التعذيب والاختفاء القسري. وقد جرى الإبلاغ عن مثل هذه الحالات في بوبانزا، وفي المواقع العسكرية الكائنة بموزيندا، وفي كابيزي ببوجومبورا الريفية، وفي بوجومبورا، حيث ألقت الشرطة القبض على أحد القادة المحليين كان في طريقه إلى منزله، واقتيد إلى دائرة الاستخبارات الوطنية ثم عُثر عليه ميتا في اليوم التالي. وحسب المعلومات التي حصل عليها الخبير المستقل، جرى تعذيب الضحية بأساليب مثل تشويه أعضائه التناسلية، وثقب جمجمته بأداة حادة. ورغم وجود الضحية رهن الاحتجاز لدى دائرة الاستخبارات وقت وفاته، لم تجر أية تحقيقات من أجل إدانة المسؤولين عن وفاته. كذلك أبلغ الخبير المستقل بأنه صدرت تعليمات لبعض القضاة بعدم التحقيق في الحالات المتعلقة بالأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى قوات التحرير الوطنية التي تسلمها لهم الشرطة. وصدرت تعليمات للقضاة بالاكتفاء بتأكيد الاحتجاز وإيداع الأفراد المعنيين في السجن.

٥ - عمليات الاحتجاز والاعتقال التعسفية وغير القانونية

٤٩ - أخذت عمليات الاحتجاز التعسفي في الازدياد طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل حالات الاحتجاز المطول لدى الشرطة، والاعتقال في أماكن غير قانونية، والاعتقال المطول قبل المحاكمة. وأبلغ مراقبو حقوق الإنسان عن حالات أفراد معتقلين من أجل تهم بسيطة بتعليمات من السلطات الإدارية، وهي في أغلب الأحيان من المسؤولين الإداريين المحليين. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٦، جرى الإبلاغ عن ٣٣٨ حالة في مختلف أنحاء البلاد، وعن ٤٧٤ حالة في النصف الثاني. وجرى الإبلاغ عن انتهاكات من هذا القبيل ارتكبها مسؤولون إداريون محليون في كل من أندافا، مقاطعة موارو، وبورازا، مقاطعة جيتيغا، وأنغوزي، مقاطعة أنغوزي، وجيتيراني وغاسورفي بمقاطعة موينا. ويترع النواب العامون إلى تفسير الاعتقال غير القانوني والمطول بقلة عدد الموظفين والافتقار إلى سبل المواصلات لنقل المعتقلين إلى المعتقلات القانونية.

٥٠ - وكان هناك إحساس قوي بأن الحكومة تستخدم نظامها القانوني ضد المعارضين السياسيين وغيرهم من منتقدي الإدارة، بما في ذلك العاملون بالإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

٦ - انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

٥١ - سجلت خمس حالات لانتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وسجلت الحالة الأولى يوم ١٥ نيسان/أبريل وتتعلق بـ ٣٠ صحفيا تحرش بهم بعض أفراد قوات الشرطة الوطنية ودائرة الاستخبارات بينما كانوا يغطون مؤتمرا صحفيا عقده أحد أعضاء البرلمان في مقر إقامته. فقد جرى احتجاز الصحفيين لعدة ساعات وأجبروا على تسليم تسجيلاتهم إلى الشرطة قبل مغادرتهم للمجمع. وأصدر الكثير من المنظمات الوطنية والدولية بيانات عامة للاحتجاج على هذا الانتهاك. وأدانت الحكومة الحادث في وقت لاحق، وشجب رئيس الجمهورية العملية من خلال المتحدث باسمه.

٥٢ - وتتعلق الحالة الثانية بأحد الناشطين المحليين في مجال حقوق الإنسان، وهو أحد أعضاء الرابطة البوروندية لحقوق الإنسان (أتيكا)، تلقى تهديدا من المفوض الإقليمي لانغوزي بخصوص مقالة أفاد فيها بوجود جواسيس من حكومة رواندا ضمن طالبي اللجوء بالمعسكر الكائن في مقاطعة أنغوزي. ورغم التقارير، لم يقر المفوض الإقليمي بحدوث التهديد وصرح للمراقبين بأن الناشط لم يتعرض للأذى.

٥٣ - وتتعلق الحالة الثالثة بالممثل القانوني لحلقة المبادرة من أجل رؤية مشتركة، الذي ألقي القبض عليه في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ واحتجزته دائرة الاستخبارات الوطنية لخمسة أيام قبل تحويله إلى سجن أمبيمبا المركزي وفقا لتعليمات من النائب العام للجمهورية. والتقى الخبير المستقل بالممثل القانوني للحلقة في سجن أمبيمبا المركزي، وكانت قد وجهت إليه تهمة تهديد أمن الدولة بعد عقده لمؤتمر صحفي وكتابته لخطاب إلى الرئيس أنكورونزيزا، خمّن فيه الأسباب المحتملة وراء تأجيل الحكومة لبدء المفاوضات مع قوات التحرير الوطنية، وجازف بالقول بأن أوغندا وبوروندي ورواندا قد تكون بصدد التخطيط لشن هجوم على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٤ - وبحث الخبير المستقل الأمر مع مدير مكتب دائرة الاستخبارات الوطنية، والنائب العام، ووزير العدل، وأكد مدير المكتب أنه سيلقى القبض على أي شخص يهدد أمن الدولة، كما كانت الحال بالنسبة للممثل القانوني لحلقة المبادرة من أجل رؤية مشتركة. وأكد النائب العام أن المحتجَز يشكل تهديدا لأمن الدولة، وأضاف أنه جرى توجيه تهم أخرى كثيرة له. وأوضحت وزيرة العدل أنه لا بد في مثل هذه الحالة من وضع نظام العمل والأمن العام في الاعتبار إلى جانب حرية التعبير. وكانت الوزيرة على يقين من عدم وجود صلة بين الحالة وبين الاحتجاز التعسفي.

٥٥ - وأثار القبض على الممثل القانوني لحلقة المبادرة من أجل رؤية مشتركة واعتقاله إدانة حادة من جانب الكثير من الجهات المعنية في بوروندي، بما في ذلك أفراد من المجتمع المدني، وسياسيون من المعارضة، والمجتمع الدولي، حيث رأى جميعهم أن هذه الحالة تمثل خطوة رجعية من حكومة كانت قد قطعت عهدا خلال العملية الانتخابية بالحفاظ على حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير. ولم يكن تاريخ المحاكمة قد تحدد بعد وقت الزيارة.

٥٦ - وتتعلق الحالة الرابعة بصحفي يعمل لحساب وكالة الأنباء البوروندية ألقي القبض عليه في كايانزا يوم ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦، ووجه إليه المدعي العام للجمهورية في هذه المقاطعة تهمة التمرد، ونقل في نفس اليوم إلى سجن أنغوزي المركزي. وفي ١٦ حزيران/يونيه، أقرت محكمة المقاطعة الاعتقال ورفض الطعن في هذا الإقرار. وأبلغ الخبير المستقل بأن الحالة الصحية للمعتقل سيئة وبأن مقاضاته قد تستغرق وقتا طويلا.

٥٧ - أما الحالة الأخيرة، فتتعلق بأعضاء الرابطة البوروندية لمكافحة الإبادة الجماعية، وهي رابطة محلية للنشطاء المناهضين للإبادة الجماعية. وقد وجهت إلى ثلاثة من الأعضاء تهمة عقد اجتماع غير قانوني، وهو اتهام طعنوا فيه نظرا لحيازتهم لرخصة دائمة بعقد الاجتماعات في أي مكان من البلد يوم ٢١ من كل شهر. وأفرج عنهم بعد ١٠ أيام من اعتقالهم. وتدل حالتهم على محاولة من الدولة لإخماد حرية التعبير نظرا لأنه ألقي القبض عليهم, على حد قولهم، قبل تمكنهم من إلقاء الكلمة التي كانوا يعتزمون إلقاءها.

٧ - انتهاكات الحق في حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة

٥٨ - أثيرت أربع قضايا رئيسية تتعلق بهذين الحقين خلال زيارة الخبير المستقل، وهي حالات طالبي اللجوء الروانديين، واللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومتابعة مذبحة غاتومبا، والحالة بالنسبة لإعادة التوطين.

٥٩ - وبالنسبة لطالبي اللجوء الروانديين الموجودين في مقاطعة أنغوزي، أبلغ ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخبير المستقل بأن حكومة بوروندي شكلت لجنة معنية بالأهلية للجوء، تتضمن خبراء من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكانت عملية تحديد المؤهلين للجوء (من بين ٠٠٠ ١٩ طالب لجوء) جارية وأظهرت حكومة رواندا موقفا أكثر إيجابية حيث أنها توقفت عن الدعاية بين طالبي اللجوء.

٦٠ - كذلك شنت حكومة رواندا حملات توعية أسفرت بالفعل عن عودة حوالي ألفي طالب لجوء رواندي حتى قبل الانتهاء من النظر في طلباتهم. وجرى رصد حالة هؤلاء اللاجئين الروانديين بالتزامن مع تحديد طالبي اللجوء المؤهلين.

٦١ - وبالنسبة لحالات اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي وردت في التقرير السابق للخبير المستقل (A/60/354)، لا يزال ٦٠٠ ٢ لاجئ يعيشون في موقعيّ موارو وغاسوروي وغاسوروي ولم يظهروا أية نية في العودة قبل انتهاء الانتخابات في بلدهم الأصلي.

٦٢ - وبالنسبة لمذبحة غاتومبا التي حدثت في آب/أغسطس ٢٠٠٤، أبلغ ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخبير المستقل بعدم حصول تطورات جديدة منذ عام ٢٠٠٥ (راجع الفقرة ٣٠ من الوثيقة A/60/354). ولم يجر الوفاء بالعهود التي قطعتها حكومة بوروندي السابقة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية باتخاذ إجراءات. ولم تعقد حكومة بوروندي العزم على ما يبدو على معالجة هذا الأمر بشكل قاطع، كما لا توجد أدلة ملموسة على اهتمام المجتمع الدولي بحله.

٦٣ - والتقى الخبير المستقل مجددا بالمتهم الوحيد بالضلوع في هذه المذبحة في سجن أمبيميا. ورغم إلقاء القبض عليه منذ أكثر من عام، فإنه لم يحاكم بعد من أجل هذه الجريمة.

٦٤ - وبالنسبة لإعادة توطين لاجئي بوروندي في جمهورية تترانيا المتحدة، أوضح ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تباطؤ العملية يعود أساسا لورود أنباء تفيد بحدوث انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في بوروندي وقضية الأراضي التي لم تحل. ولم تعد حكومة بوروندي تروج للعودة، ولم تعد مفوضية اللاجئين تيسر حدوثها. وحكومة جمهورية تترانيا المتحدة هي الوحيدة على ما يبدو في دفع اللاجئين على العودة إلى بوروندي.

٦٥ - وأشار ممثل مفوضية اللاجئين إلى حالة العائدين من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين أضحوا من المشردين داخليا في روكارامو بسبب عدم التحضير لعودتهم. وقد طلبت حكومة بوروندي من المفوضية بناء منازل مؤقتة لهؤلاء العائدين.

٨ - العنف والتجاوزات المنسوبة إلى قوات التحرير الوطنية ومجموعات مسلحة غير معروفة

٦٦ - يرتكب أفراد قوات التحرير الوطنية وغيرهم من المجموعات غير المعروفة التي ترتدي الزي الموحد أو لا ترتديه انتهاكات ضد المدنيين إلى جانب الانتهاكات للحق في الحياة وأمن الأشخاص وسلامتهم (انظر الفقرات ٣٨-٤٤ أعلاه)، وتتضمن هذه الانتهاكات النهب والسلب والاختطاف والتجنيد القسري وابتزاز الأموال.

٦٧ - وجرى الإبلاغ عن خمس وعشرين حالة من النهب في النصف الأول من عام ٢٠٠٦، و ٤٦ في النصف الثاني منه، في أقاليم بوجومبورا الريفية، وسيتيبوك، وبابانزا، وكايانزا. ويقوم مقاتلو قوات التحرير الوطنية بالنهب للحصول على الأغذية ومواد أخرى مثل الأدوية. وتقوم مجموعات مسلحة أخرى ترتدي أزياء قوات الدفاع الوطنية أو الشرطة الوطنية بالنهب أيضا.

٦٨ - وردت أنباء تفيد بحدوث عمليات اختطاف وتجنيد قسري في المقاطعات المذكورة أعلاه. وأبلغ عن إحدى عشرة حالة من هذا القبيل في النصف الأول من السنة، و ٢٧ في النصف الثاني منها. وهناك نزعة نحو تزايد التجنيد بمجرد بدء المحادثات، حيث تَعِدُ قوات التحرير الوطنية أفرادها الجدد بأنهم سيسرحون ويُمنحون أموالا عند توقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار.

٦٩ - ويتخذ ابتزاز الأموال شكل إثارة تفرضها قوات التحرير الوطنية على سكان المناطق التي تعمل الحركة فيها. ويُهدد الذين يرفضون الدفع بالموت، وأحيانا تصدر تعليمات للسلطات المحلية بإجراء التحصيل بالقوة.

٩ - حقوق المرأة والعنف الجنسي

٧٠ - اتخذت بوروندي خطوات كبيرة فيما يتعلق بالنهوض بحقوق المرأة. ونتيجة لذلك، تشغل المرأة ثلث المناصب الوزارية والمقاعد في كل من المجلس الوطني ومجلس الشيوخ. وقام مجلس وزاري بمراجعة قانون الإرث بالنسبة للمرأة وستصدر نسخة منقحة منه قريبا.

٧١ - ومن المقرر أن يصدر قريبا قانون بشأن العنف ضد المرأة والاغتصاب. وقد أبلغ الوزير المسؤول عن حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية الخبير المستقل بأن الوزارة ستولي اهتماما خاصا للمسائل المتعلقة بالمرأة عن طريق إدارة المساعدة القانونية التي ستُنشأ قريبا وستكون مسؤولة عن جميع شؤون حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يساعد مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي على صياغة قانون يتناول على النحو الواجب مسألة العنف الجنسي وغيره من المسائل المتعلقة بحقوق المرأة.

٧٢ - وأوضحت الوزارة أيضا أن إجراءاتها الحالية تتضمن حملة ضخمة للتوعية ضد العنف الجنسي تستهدف سلك القضاء وممثلي السكان المنتخبين محليا، بهدف قمع العنف الجنسي في إطار القانون وليس عن طريق مفاوضات بين مرتكبي الجرائم وأسر الضحايا، كما يحدث ذلك في الوقت الحاضر.

٧٣ - وبغض النظر عن نواحي التقدم هذه، فقد ارتفع العنف الجنسي بصورة هائلة في جميع مقاطعات بوروندي تقريبا، بما في ذلك بوجومبورا. ومرتكبو تلك الجرائم هم أساسا ضباط بالجيش والشرطة، وأفراد، وأحيانا أفراد من الأسرة.

٧٤ - وجرى إبلاغ مراقبي حقوق الإنسان عما مجموعه ١٣٧ حالة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٢ و ١٥٨ من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويذهب الشك إلى أن هناك حالات أخرى عديدة لم يبلغ عنها بسبب الخوف من وصمة العار أو الانتقام.

٧٥ - وتقدم بعض المراكز الصحية المساعدة إلى الضحايا، ولكن أغلبية الضحايا يُتركون ليدافعوا عن أنفسهم. والأسوأ من هذا أن قانون بوروندي ما زال سيئا فيما يتعلق بقمع العنف الجنسي، ولا يرفع سوى عدد ضئيل من الضحايا قضاياهم إلى المحاكم.

٧٦ - وجرى إطلاع الخبير المستقل خلال زيارته على حالة تلميذة تبلغ ١٤ سنة من العمر أجبرت على الزواج من رجل كبير السن. واعترضت إحدى الجمعيات غير الحكومية على ذلك ''الزواج''، مما أسفر عن تحرش دوائر أمن الدولة بالمدافعين عن حقوق الإنسان لمجرد أن العريس كانت له اتصالات جيدة. وعانت الفتاة من صدمة بسبب تلك التجربة ولم تتمكن من العودة إلى المدرسة.

١٠ - حقوق الطفل

٧٧ - كما أوضحنا في التقرير السابق (E/CN.4/2006/109، الفقرات ٥٥-٥٨)، فإن حقوق الطفل تحتاج إلى اهتمام خاص، بسبب الأحوال الصعبة جدا في بوروندي بوصفها بلدا فقيرا خارجا من حرب وينتشر فيه الإيدز بمعدلات مرتفعة. وتحتاج مجموعات محددة من الأطفال إلى متابعتها، ومن بينهم الجنود الأطفال وأطفال الشوارع.

٧٨ - وبالنسبة إلى الجنود الأطفال، أوردت اليونيسيف في تقرير لها أن ٣ ٠٥٠ من الجنود السابقين أعيدوا إلى أهلهم، مع منح أسرهم معونة عينية لمدة ١٨ شهر. وكان برنامج الأغذية العالمي يزودهم بالأغذية كما كان ٢ ٣٠٠ منهم يشتركون في تدريب مهني أو عادوا إلى المدرسة. وجرى تطبيق البرنامج بسلاسة وكانت الجهات الفاعلة تنتظر الأطفال الذين سيجري تسريحهم بعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار مع قوات التحرير الوطنية.

٧٩ - وفيما يخص أطفال الشوارع، تتزايد هذه الظاهرة في بوروندي. وقد جرى عام ٢٠٠٥ إعداد برنامج يهدف إلى كبح ذلك الاتجاه يتضمن نواح تتعلق بالوقاية والمساعدة وإعادة الإدماج.

٨٠ - وبوروندي من البلدان التي يتوقع أن تقدم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تقريرا عن حقوق الطفل في سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي وضع آلية للرصد والإبلاغ معنية بمسألة الأطفال والتراعات المسلحة. وما زالت ورقة استراتيجية الحد من الفقر قيد الاستعراض كما أنشئت شبكة لحماية الأطفال لضمان أن تلقى حقوق الطفل الاهتمام الواجب.

٨١ - وتوجد فئة أخرى من الأطفال تستحق اهتماما خاصا: وهم الأطفال الخارجين عن القانون. وقد جرى حتى الآن التعامل مع هذه المسألة بصورة سليمة، ولكن يجب مواصلة تلك الجهود.

٨٢ - وإلى جانب ذلك، يتزايد عدد الأطفال ضحايا العنف الجنسي وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، ومنها التجنيد القسري المشار إليه أعلاه من قِبل قوات التحرير الوطني.

١١ - حقوق مجتمع الباتوا المحلي

٨٣ - لم تتغير محنة الباتوا منذ التقرير السابق (راجع E/CN.4/2006/109، الفقرات ٥٩-٦٠)، باستثناء أن وعي ممثليهم بحقوقهم يتزايد باستمرار وهم يصدرون مزيدا من الالتماسات بشأنها. ولم يتم التوصل إلى حل للمشكلة الناشئة عن كون الباتوا لا يمتلكون أرضا، وهو الشرط الأساسي للتمتع بالحقوق الأخرى في بوروندي.

٨٤ - وتحدث الخبير المستقل مع ممثلي الباتوا حيث شكوا له من أنهم ما زالوا يعانون من التهميش. ومع أن لهم الآن من يمثلهم في المجلس الوطني ومجلس الشيوخ، فإن أصواتهم ليس لها وزن في عملية اتخاذ القرارات حيث أنهم ليسوا ممثلين في الإدارات. وعلاوة على ذلك فإنهم لا يُستشارون بشأن الإجراءات البالغة الأهمية التي تتخذها السلطات.

٨٥ - كذلك أبلغ ممثل الباتوا الذي قابله الخبير المستقل أن عديدا من أفراد مجتمعات الباتوا المحلية يوجدون في السجون، وغالبا ما يُتهمون بجرائم صغرى، ولكن لا يوجد لهم مُدافع يتحدث باسمهم.

باء – إقامة العدل

٨٦ – كما ذكر في التقرير السابق، يجب إصلاح عملية إقامة العدل طبقا لنصوص اتفاق أروشا للسلام. وهذه الإصلاحات بطيئة جدا، ومن الأمثلة الهامة على ذلك التأخر في تأسيس آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية.

٨٧ – ومن بين التطورات الحديثة في هذا المجال، إلى جانب إطلاق سراح السجناء السياسيين، تعيين قضاة كبار وموظفين قضائيين، وإدماج مكون لقطاع العدل في ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

٨٨ – وكان برنامج المساعدة القانونية الذي نفذه مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي قد توقف قبل نهاية عام ٢٠٠٥، ولكن أغلبية المستفيدين المحتملين منه أطلق سراحهم بموجب إجراء الحكومة المتعلق بإطلاق سراح السجناء السياسيين.

٨٩ – وواصل مراقبو حقوق الإنسان رصد أحوال السجون، كما زار الخبير المستقل سجون جيتيغا وامبيمبا ورومونجي. وعلى العموم، ما زالت أحوال السجون تحتاج إلى التحسين. ورغم إطلاق سراح السجناء السياسيين، فإن معظم المرافق ما زالت مكتظة. فعلى سبيل المثال، يوجد في جيتيغا ٨٠٦ سجناء في حين أن سعته هي ٤٠٠؛ ويوجد في سجن امبيمبا ١ ٨٨٦ سجينا في حين أن سعته هي ٨٠٠، ويوجد في روتانا ٢٨٦ سجينا في حين أن سعته هي ٢٠٠.

٩٠ – وأُبرزت نواقص أخرى فيما يتعلق بتحديد التهم الموجهة إلى المعتقلين، وفهم معرفة القوانين المعمول بها، وهي تحديدا القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وطول فترة الاحتجاز قبل المحاكمة، وتدخل الإدارة.

٩١ – وتتمثل السجون غالبا في مبان قديمة، ذات مرافق صحية سيئة ومعدات لوجستية غير كافية. ويختلط الأحداث، في النهار على الأقل، مع الرجال والنساء. وقد اطلع الخبير المستقل على حالات وُلد فيها أطفال في السجن في بوجمبورا ورومونجي.

٩٢ – وأبلغ عن شكاوى من الفساد، ولا يجري عادة تنفيذ التوصيات بالإفراج المؤقت. وما زال النظام القضائي ضعيفا على العموم.

٩٣ – وتوجد بين بقية السكان علامات على عدم الثقة في النظام القضائي، كما هو الحال مثلا في عدالة الغوغاء حيث يُضرب الأشخاص الذين يُشك في ارتكابهم لجرائم، حتى الموت أحيانا. وقد أُبلغ عن حالات من ذلك القبيل في انغوزي وكيروندو وجيتيغا وموارو ورويجي وكانكوزو وموينغا وكاروزي واماكامبا. وقد قُتل في أحداث وقعت في تلك

المناطق، ١٨ شخصا، وجُرح ٤ أشخاص، واحتجزت الشرطة ٦ آخرين للمحافظة على سلامتهم.

جيم – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٩٤ – أعلن الرئيس عشية السنة الجديدة، عن بعض التدابير الرامية إلى تخفيف حدة الفقر والجوع، تتمثل في تخفيض تكاليف المواد الغذائية الأساسية.

٩٥ – ويجدر التذكير بأن تدبير توفير التعليم الابتدائي مجانا قد اتُخذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد أشير في التقرير السابق إلى أن ذلك التدبير حاز على مساندة عديد من الجهات الفاعلة ومنها اليونيسيف وغيرها من المانحين. وقد أبلغ الخبير المستقل خلال مهمته بأن عدد الملتحقين بالمدارس قد زاد نتيجة لذلك من ٠٠٠ ٢٠٠ إلى ٠٠٠ ٥٥٠ طفل. وقد وفرت جهات فاعلة أخرى منها كنائس، قاعات دروس ومواد مدرسية وتدريبا للمدرسين.

٩٦ – إلا أنه وردت أيضا أنباء تفيد بأن حوالي ٠٠٠ ١٥٠ طفل حُرموا من دخول المدارس بسبب نقص المنشآت. وما زال أطفال آخرون يحتاجون إلى مواد مدرسية، وهذه هي الحال غالبا بالنسبة لأطفال الباتوا الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة الزي المدرسي والكتب المدرسية.

٩٧ – وقد أعلنت الحكومة في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦ عن تدبير آخر بتوفير الرعاية الصحية المجانية للأمهات الحوامل والأطفال دون الخامسة من العمر. وقد رحب عامة الجمهور بذلك التدبير. وفي وقت الزيارة، أبلغ الخبير المستقل بأن مرافق الصحة العامة تعاني من ضغط يفوق طاقتها وأن بعض المنشآت تفتقر إلى الأدوية.

٩٨ – وأعلن أيضا عن زيادة في الرواتب قدرها ١٥ في المائة لموظفي الخدمة المدنية ابتداء من تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما سيخفف من حدة الفقر. وفي تلك الأثناء أصاب الجفاف خمس مقاطعات في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من بوروندي، مما كان، حسب ما قيل للخبير، يدفع الأطفال إلى ترك المدارس ويدفع العائلات إلى اللجوء إلى جمهورية تترانيا المتحدة. ودعت الحكومة إلى التضامن الوطني وطلبت من جميع المواطنين من المناطق الأخرى المساهمة في شراء الأغذية للمناطق التي أصابها الجفاف.

٩٩ – وهناك مسألة أخرى تتعلق بالأرض، ما زالت سببا لنزاع متصاعد. وهناك لجنة على وشك التشكيك لمعالجة مسائل النزاعات على الأراضي، ولكن ليس من المفترض أن تكون لها ولاية قضائية. وما زالت الحقوق المتعلقة بالأراضي تشكل تحديا هائلا، يُقال إنه يؤدي إلى انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، منها القتل والاختلاس. كما كانت هناك شكاوى من

تدخل السلطات الإدارية في هذا المجال. وينبغي معالجة هذه المسألة الحساسة بطريقة شمولية، مع أخذ نمو السكان والتطور الاقتصادي والأبعاد الإقليمية في الاعتبار.

١٠٠ - وكما جرى التأكيد على ذلك من قبل، فإن بوروندي بصدد وضع خطة شاملة للتنمية. وفي تلك الأثناء، قدمت الحكومة برامج طارئة وقطاعية للتمويل. واستفادت بوروندي من الإعفاء من الديون، ولكن عملية التعمير بدأت على نسق بطيء جدا. ولم تسدد بعد الأموال التي تعهد بها المجتمع الدولي، ويستخدم معظم المساعدات لسد الاحتياجات الإنسانية.

١٠١ - وأكدت جميع الجهات المانحة التي اتصل بها الخبير المستقل في بوجمبورا رغبة بلدانها ومنظماتها في مساعدة بوروندي في عملية الإعمار واستعدادها لذلك.

دال - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٠٢ - في هذا السياق، دعمت شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي أنشطتهما في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٠٣ - واستمرت حملات التوعية في مجال حقوق الإنسان، مدعمة بمواد ملائمة، في مختلف أنحاء البلاد مع التركيز الخاص على المسائل مثار القلق مثل العنف الجنسي والتعذيب وحقوق الباتوا وحقوق المرأة والطفل وإقامة العدل. وتستهدف هذه الحملات المدارس والسلطات المحلية وعامة الجمهور.

١٠٤ - وجرى تنظيم دورات تدريبية لقوات الجيش الوطني والشرطة الوطنية، بما في ذلك وكلاء دائرة الاستخبارات الوطنية. كما تلقى مسؤولو إنفاذ القانون تدريبا على مسائل تتعلق بعملهم اليومي.

١٠٥ - وجرى توفير دورات تدريبية أخرى لمسؤولين حكوميين محددين على صياغة التقارير الأولية والدورية عن الصكوك الدولية التي صدقت عليها بوروندي.

١٠٦ - ويتصل أحد الأنشطة المهمة الأخرى بإقامة مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وقد عبرت الحكومة عن رغبتها في تعيين لجنة وطنية لحقوق الإنسان، ونظم مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي دورات تدريبية لمنظمات المجتمع المدني وموظفي الخدمة المدنية لهذه الغاية.

١٠٧ - وإلى جانب استمرار رصد حقوق الإنسان على أرض الميدان، ويشمل ذلك السجون والمعتقلات، أنشئت شبكتان. وتضم الأولى ١٣٧ مراقبا وطنيا في مجال حقوق الإنسان تدربوا في جميع مقاطعات بوروندي على مدى السنتين الماضيتين بدعم من الاتحاد الأوروبي. وقد أنشئت الشبكة رسميا في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦. وفي ٢٦ نيسان/أبريل أنشئت شبكة أخرى تضم ٢٩٦ من قادة النساء في المجتمعات المحلية، على المستوى الشعبي، عقب تدريب مقسم على أربع دورات استمر ثلاث سنوات. وتتعاون الشبكتان مع مراقبي حقوق الإنسان في الميدان، ولكن هياكلهما ما زالت تحتاج إلى التعزيز.

١٠٨ - ويعزز الجزء المتعلق بحقوق الإنسان من عملية الأمم المتحدة في بوروندي وعمل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي النهج القائم على حقوق الإنسان وذلك عن طريق التدريب وإدماج مبادئ حقوق الإنسان ضمن آليات العمل المشترك بين الوكالات مثل عملية النداءات الموحدة. وهو يؤدي أيضا دورا مفيدا في إدماج حقوق الإنسان في ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي اعتمدتها الحكومة.

١٠٩ - ويقوم مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي، عند الإعداد لتأسيس آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية، باستعراض القوانين المحلية لمواءمتها مع المعايير الدولية.

١١٠ - وباختصار، ما زالت هناك تحديات هائلة أمام ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، رغم أن حكومة بوروندي والجهات الفاعلة الأخرى بصدد توحيد جهودها للمساهمة في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

١١١ - يحث الخبير المستقل الحكومة وقوات التحرير الوطنية على التفاوض بجدية لضمان تحقيق السلام في بوروندي.

١١٢ - يحث الخبير المستقل حكومة بوروندي على تعجيل عملية تأسيس آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية وعلى الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

١١٣ - يكرر الخبير المستقل تأكيد قلقه بشأن مذبحة غاتومبا ويحث حكومة بوروندي على إنجاز التحقيق في هذه المسألة وضمان محاكمة مرتكبي تلك المذبحة.

١١٤ - يحث الخبير المستقل سلطات بوروندي على اتخاذ تدابير لمواجهة تزايد حوادث العنف الجنسي.

١١٥ - يحث الخبير المستقل حكومة بوروندي على تعزيز الديمقراطية الفتية التي تبناها البلد عام ٢٠٠٥ بإبداء التسامح تجاه منتقديها.

١١٦ - ويشيد الخبير المستقل بحكومة بوروندي لتقديمها مساعدة طبية مجانية للأمهات الحوامل والأطفال دون الخامسة من العمر ويحثها على توسيع نطاق برنامجها ليشمل جميع الفقراء خلال فترة معقولة.

إلى المجتمع الدولي

١١٧ - يشجع الخبير المستقل المجتمع الدولي على زيادة دعمه للنظام القضائي في بوروندي، وخصوصا فيما يتعلق بتأسيس آليات إقامة العدل في الفترة الانتقالية.

١١٨ - يشيد الخبير المستقل بجهود الأمم المتحدة في بوروندي، وخصوصا مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وعلى جهود المجتمع الدولي والمجتمع المدني ويؤيد تلك الجهود الرامية إلى ضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على نحو أفضل، ويشجعها على تدعيم تعاونها، وخصوصا فيما يتعلق بتأسيس آليات إقامة العدل في الفترة الانتقالية وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

١١٩ - يشيد الخبير المستقل بالمجتمع الدولي، وخصوصا مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي، ومجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للأمين العام، للجهود المبذولة من أجل مساعدة بوروندي على التوصل إلى السلام وتدعيمه.

١٢٠ - يدعو الخبير المستقل الجهات المانحة الدولية إلى مضاعفة جهودها فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية والإنمائية وللقيام بجميع ما بوسعها للوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في مؤتمرات باريس وجنيف وبروكسل، وخصوصا ما يتعلق منها بالحملة ضد فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والبرامج الإنمائية ذات الأولوية، وحقوق الإنسان.

١٢١ - يحث الخبير المستقل المجتمع الدولي على التأكيد لحكومة بوروندي على ضرورة إنجاز التحقيق المتعلق بمذبحة غاتومبا ومقاضاة مرتكبي تلك المذبحة.

١٢٢ - يناشد الخبير المستقل المجتمع الدولي أن يحث حكومة بوروندي على الامتناع عن اتخاذ تدابير قد تؤدي إلى زعزعة استقرار البلد.